



الموضوع:- تقرير عن سير العمل بمرحلة تسجيل الناخبين

في الوقت الذي نهنى فيه جميع الليبيين بانتهاء مرحلة مهمة من مراحل العملية الانتخابية وذلك لأول مرة بعد أكثر من أربعة عقود من الظلم والاستبداد وانتهاك حقوق الإنسان ونسجل هنا أن الإقبال كان غير متوقع فلائب الليبيون أنهم متمسكون بلحمنهم الوطنية ساعين إلى بناءه للوصول إلى الأفضل.

وهذا ونحن نقدم تقريرنا عن رصد للمرحلة الأولى من مراحل العملية الانتخابية لبد أن نبين أن المفوضية العليا للانتخابات لم تصدر أي تصريح للمرأفيين إلا بعد يوم 17-5-2012 أي قبل ثلاثة أيام من إغلاق المراكز وبالتالي فإن تقريرنا هذا يغطي ثلاثة أيام من مرحلة التسجيل وصدر بعد انتهاء مرحلة التسجيل ونقدمه هنا من أجل الاستفادة من نقاط الضعف لنقويها لتكون نقاط قوة وخيرة ترافقها لبناء المستقبل.

وستحدث أولاً عن إيجابيات المرحلة فقد رأينا من الإيجابيات ما يستوجب الذكر:-

- 1- كان عمل جميع العاملين في المراكز الانتخابية بدافع الغيرة على الوطن وإحساسا بالواجب تجاهه والدليل على ذلك هو قبول جميع العاملين بالمراكز بتحمل مشاق هذا العمل الوطني ودون انتظار أي مقابل من أحد لأن إدارة المفوضية لم تصدر ما يفيد بوجود منح مالية للعاملين معها وبالتالي كان عملهم تطوعاً فتحية لهؤلاء جميعاً ولما قدموه.
- 2- عدم تسجيل أي حالة لانتهاك حقوق الإنسان.
- 3- الحالة الأمنية الجيدة التي تمت بها عملية التسجيل حيث لم يسجل أي حادث عنف في أي مركز.
- 4- ومن الإيجابيات في الجانب التنظيمي الاهتمام بوضع لافتات معلقة وبشكل واضح تدل على مراكز التسجيل.

أما بخصوص ما رصد من سلبيات وتخبط إداري في عمل المفوضية بشكل عام وفي الدائرة الفرعية زليتن بشكل خاص يمكن إجماله في الآتي:-

أولاً: بالنسبة للمفوضية العامة للانتخابات :

1- إن عملية إيقاف تسجيل الناخبين الليبيين بالخارج تعتبر انتهك واضح وصريح للإعلان الدستوري وخاصة في مادته (5) حيث يقول ((الليبيون سواء أمام القانون ومتذمرون في التمنع بالحقوق المدنية والسياسية وفي تكافوز الفرص)).

2- الصعف الواضح في التخطيط والتنظيم في عمل المفوضية من الناحية الإدارية وهذا ظاهر في الآتي:-

أ- التأخير ثبته المنعدم في إصدار تصاريح المرقبين المحليين رغم وجود اللوائح المنظمة لذلك .

ب- التأخير في إيصال مستلزمات التسجيل إلى المراكز مقلقة في اليوم الأول بل أن بعضها مغلق حتى اليوم الثالث وبالتالي لم يتساوى القاطنين في الدائرة الفرعية زليتن مع غيرهم حيث كان يوم 1-5 هو أول يوم لتسجيل الناخبين في هذه الدائرة .

ج- الإبلاغ عن إضافة وقت لإتاحة الفرصة لتسجيل في آخر يوم ليكون الإغلاق الساعة 12 ليلًا بدلاً من السادسة ولكن هذا البلاغ لم يصل إلى المراكز إلا بعد الإغلاق فكانت الفرصة متاحة لبعض المواطنين لتسجيل في دوائر أخرى بينما موقوفة في الدائرة الفرعية زليتن ولقد سجلنا حالتان لم يتم تسجيلهم لانتهاء الوقت.

ثانياً: ملاحظاتنا على عمل المفوضية في الدائرة الفرعية زليتن كالتالي:-

1- عدم التقيد بمواعيد فتح مراكز التسجيل وقفها بل أن هناك بعض المحطات تغلق نهائياً الساعة الواحدة ظهراً من كل يوم.

2- عدم صلاحية بعض الغرف لتكون محطة تسجيل للأسباب الآتية:-

- ضيق المحيطة من ناحية المساحة .

- عدم وجود إضاءة مريحة للعاملين بالمحطة .

- عدم وجود تهوية جيدة بالمحطة .

- ليس لأغلب المحطات باب لدخول وباب للخروج لتسهيل عملية التسجيل في حال الزحام.

- هناك عدم اهتمام واضح من قبل العاملين بالمركز بارتداء الزى الخاص بهم .

3- تواجد رجال الأمن داخل مراكز التسجيل وهذه مخالفة واضحة للوائح التي تنظم العمل حيث لا يجب أن يتواجد رجال الأمن داخل مراكز التسجيل إلا لدواعي أمنية .

4- تأخر الدعاية الازمة لتعريف الناخبين بالعملية الانتخابية وموعدها وأماكن التسجيل.

وفي خاتم هذا التقرير يمكن إجمال مجموعة من التوصيات التي تدعم العملية الانتخابية في المراحل القادمة :-

- الاتصال بمؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها لنشر الثقافات الايجابية من تشجيع الناخبين على الاقتراع والاعتماد في اختيار مرشحهم على الكفاءة والنزاهة والابتعاد عن التعصب القبلي لتكون حملة تتضاد فيها كل الجهود لاختيار الأصلح .
 - تكتيف الجانب الإعلامي بالدعوة إلى المشاركة للأقتراع وذلك بإصدار المطويان والمنشورات التي توضح آلية الانتخاب لكي لا تكون هناك أي عرقل يوم الانتخاب فيكون المواطن مطلع وعلى دراية تامة بما يستوجب عليه عمله في ذلك اليوم وتكون الحركة سلسة ومنظمة نتيجة المعرفة المسبقة بطريقة الانتخاب .
 - من خلال الرصد الذي أجراه المراقبين لمحطات التسجيل فإننا نسجل هنا بأن هذه المحطات غير صالحة للاستخدام يوم الاقتراع وقد أوضحتنا الأسباب في بداية التقرير وبالتالي على الدائرة الفرعية تحمل المسؤولية في إعداد محطات لانفقة ومجهزه لذلك اليوم .
 - توزيع مستلزمات الاقتراع وإيصالها إلى المراكز قبل يوم الاقتراع ووضع عليها الحراسة الأمنية الازمة .
 - زيادة عدد محطات الاقتراع ببعض المراكز نتيجة لكثافة عدد الناخبين بها مقارنة بالوقت المتاح للانتخاب .
 - دعم مؤسسات المجتمع المدني بفتح دورات لإعداد مراقبين لأنهم هم وسيلة الدعم الحقيقة للعملية الانتخابية والتحقق من نزاهتها وشفافيتها فهم مكملين لعمل المفوضية فاي عملية إدارية لا يمكن أن تتم بدون عنصر الرقابة .

ختاماً نتمنى لكم التوفيق وان تكون المراحل القادمة بالجودة المطلوبة ووفق تنظيم محكم لكي نثبت لأنفسنا وللعالم بأننا شعب قادر على بناء دولة كان قد هدمها الطاغية وعات فيها فساداً أكثر من أربعة عقود.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

جمعية الشهيد للتنمية والعمل التطوعي

صور الحس

- النوري العـلـامـ
مكتـب التـعـليمـةـ وـالـتـدـريـبـ

